■ مع الذكرى الرابعة لاستقلال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ■

٣٠ نوفمبر في الطريق الديمقراطي الشعبي

الاخ سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة

في ٣٠ نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٧١ تكون جمهورية اليمن الديمقراطية قد دخلت في عامها الخامس بعد ان انجزت اربع سنوات مريرة من النضال ضد القوى الرجعية والامبريالية داخليا ، عربيا ، وعالميا ، تمكنت خلالها من تثبيت الاستقلال الذي انتزعته ثورة ١٤ اكتوبر عبر كفاح شعبي مسلح دام اكثر من اربع سنوات (١٩٦٣ – ١٩٦٧) ، وخلال هذه الاعوام لم يكن نضال ثوار اليمن الديمقراطي يستهدف تثبيت الاستقلال الوطني بمفهومه التقليدي (اي اخراج قوات المستعمرين وتاسيس دولة وجيش وطنيين) فقط ، بل كان نضالهم يستهدف خلق دولة جديدة ، وحياة جديدة للشعب تلغي حياة البؤس والشقاء التي عاشها شعب اليمن تحت السيطرة الاستعمارية مدة ١٢٩ عاما ، زرعت قوى الاستعمار والاستغلال خلالها عادات وتقاليد وثقافة ونمط حياة مطبوعة بطابع التمايز الطبقي القائم على الاضطهاد والقهر من اجل تعطيل وأسر تطور وتمرد الشعب على الاستعمار لضمان مصالح القوى الاستعمارية وحلفائها فوق هذا الجزء من الوطن العربي .

الا ان الثورة الاصيلة التي اكتسبت من مرارة الكفاح والصراع ضد الاستعماريين والرجعيين ، خاصية الثورة الوطنية الديمقراطية ، لا يمكن ان تحد من مسارها رواكز الاستعمار ومخططاته التي وضعها لتكون اساسا لعودته مرة اخرى بعد ان طردته الثورة ، مع ما لهذه الركائز من تاثير اقتصادي وعسكري واجتماعي ، لهذا استهدفت الثورة اقلاع شوائد الاستعمار والاستغلال باسرع وقت ، حتى نفوت الفرصة على الاستعمار وتمنع عودته مرة اخرى من الشباك بعد ان طرد من الباب .

ولكن هل انجزت الثورة مهامها الديمقراطية بسهولة ؟

بالطبع لا .

بمجرد ان حسمت الثورة الموقف عسكريا مع الاستعمار ، واجهت مشاكل اخرى فادتها القوى الاحتياطية للرجعية العربية والامبريالية كي تجهض الثورة وتعيد الاستعمار من خلال احداث الفوضى بحرب اهلية استهدفت تمزيق الشعب ووحدته ، الا ان الثورة تجاوزت هذه المرحلة بفضل جماهير الشعب والتفافها حولها ، وما ان اخمدت هذه الفتنة حتى تحركت قوى احتياطية اخرى للاستعمار ، اوجدها وانشاها لتقوم بتادية دوره بعد الثورة بعد الانسحاب ، ففامت هذه القوى بحركة انقلابية عسكرية في ٢٠ مارس (آذار) ١٩٦٨ ، فرضت بعض شروطها على القيادات الوسطية للحد من استمرار الثورة في انجاز مهامها الوطنية الديمقراطية .

وفي الوقت الذي كانت هذه القوى السوداء تتحرك بسرعة لتنفيذ ما اوكل لها من قبل الاستعمار ، كان الشعب ومؤسساته الديمقراطية بقيادة يسار الجبهة القومية يقوم بدوره في تعبئة الجماهير وتهيئتها لرد الاخطار التي تتعرض لها الثورة من هذه القوى ، وهرة اخرى تحركت قوى الردة والتامر في ٢٧ اغسطس (آب) ١٩٦٨ ضد الثورة ، ولكن على الرغم من احباط هاتين العمليتين التامرتين اللتين استهدفتا الثورة الا ان الاوضاع العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ظلت تسمح لعودة تامر هذه القوى بحكم بقائها في مراكز الدولة والجيش والامن والادارة ، وبالمقابل كانت قوى الثورة الحقيقية مبعدة ومشلولة ومعطلة ، ومن هنا راى القوى اليسارية في الجبهة القومية ان بقاء هذه الاوضاع معناه بقاء الثورة في حالة ركود ومهددة بالاحتواء من قبل القوى اليمينية والرجعية والاستعمارية ، بل واستلام السلطة نهائيا من قبلها بعد تصفيه وجودها ، وبالتالي ضياع الجهد والدم والنضال الذي بذلته جماهير الحفاة في الريف وكادحي المدن حتى احرزت النصر ، لهذا حمل « سالمين » ورفاقه مرة اخرى السلاح من اجل عودة الثورة والمحافظة عليها حتى انتزعوا للجماهير الفقيرة واليائسة حقها في قيادة الثورة في حركة ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٦٩ الصحيحية ، لتكون الرد الثوري على التامر الذي صده الشعب وكل السياسات الاستسلامية لمشاريع الاستعمار الجديد ، فبدات مرحلة جديدة من عمر الثورة ، مرحلة وضعت البلاد في طريق التطور الديمقراطي الجذري ، عندما استهدفت اقلاع جميع شواهد الاستعمار القديم وسارت في طريق استكمال مهام التحرر الوطني الديمقراطي باقق ثوري .

ولكن هل استسلمت القوى المضادة لارادة الثورة ؟

كلا ، بل تشكل معسكرا مضادا اوسع واكثر شمولية ليقوم بالتامر على ثورة ١٤ اكتوبر ، قادته العناصر اليمينية المطرودة من الجبهة القومية (عبد العليم – الكندي) بالاضافة الى مجموعات كبيرة من العسكريين التقليديين والسياسيين العملاء من اجل وقف زحف الثورة التي تجدد في ٢٢ يونيو ١٩٦٩ ، فكانت مؤامرة عام ١٩٧٠ التي دمرتها قوات الثورة وجماهير الشعب .

ان هذا المسار الذي سارت عليه جمهورية ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ منذ ميلادها وحتى الان يكشف باللموس مدى صلابة هذه الثورة وعمق ايمانها وتمسكها بالجماهير والتفاف هذه الجماهير حولها التي حمتها من كل المؤامرات التي كانت تعد لها، ان هذا المسار مرة اخرى يؤكد طبيعة الثورة التي انبثقت عنها دولة ٣٠ نوفمبر ، وطبيعة اعدائها الطبقيين وقوتها التي مكنتها من تجاوز كل هذه العقبات والمطبات والمشاكل .

ان هذه القدمة التاريخية النضالية وضحت مسار الثورة خلال اربع سنوات مرت على ميلاد دولة الفقراء ، وهنا لا بد من تسجيل الحقيقة التورية ، التي تؤكد ان قوى العمال والفلاحين وبقية الكادحين اذا ما استلمت مهام قيادة الدولة ، وفق برنامجها وبقيادة تنظيمها السياسي ، فانها سوف تصنع المعجزات وتنتصر على قوى الردة والتامر مهما كانت قوتها التي حققتها ، كذلك لا بد وان نسجل الانجازات والنجاحات والمواقف التي حققها وماوستها قيادة الثورة وتنظيمها السياسي في مختلف المجالات الداخلية والعربية والعالمية ، حتى تكتمل صورة دولة ٣٠ نوفمبر بمناسبة مرور ٤ سنوات على انتصارها .

لم تعان الثورة من تامر القوى الرجعية واليمينية الداخلية فقط ، بل من القوى الرجعية والامبريالية الخارجية ، وهذا منطقي وطبيعي لعدة اسباب اولا لانها مثلته لورة ١٤ اكتوبر من اتجاه وطني دبمقراطي جذري ، هذا التحديد لطريق ونهج الثورة وضع قواها المؤازرة داخليا وعربيا وعالميا وبالمقابل امتنفر اعدادها داخليا وعربيا وعالميا ، من هنا يصبح من الخطا التصور بان قوى التامر سواء كانت داخلية او خارجية منعزلة عن بعض ، بل هي تشكل مجتمعة قوى واحدة متكاملة ومتعاونة ومترابطة المصالح ، ونقيضها قوى الثورة الداخلية ، وبالتالي فان الصراع حاصل وقائم بشكل مباشر وغير مباشر بين هذين الطرفين .

من هنا يصبح تامر السعودية المستمر على ثورة ١٤ اكتوبر منطقي وطبيعي بحكم التناقض بين النظامين ، لان احدهما يمثل القوى القديمة التي تخشى ضياع مصالحها ومكاسبها وامتيازاتها الاقتصادية والسياسية والطبقية ، والاخرى تهدف الى انتزاع حقوق الجماهير الفقيرة عن طريق انتزاع السلطة السياسية ، هذا النزاع والصراع يمثل امتدادا للصراع العالمي بين معسكر العمل وراس المال والصراع الطبقي الداخلي بين القوى المستغلة (بفتح الغين) والقوى المستغلة، لان القوى القديمة المحلية لا تعمل اليوم بمعزل عن المخططات الامبريالية والرجعية الممدة للجزيرة العربية ، وبالتالي فان فشل القوى الداخلية وهزيمتها نتيجة الانتصارات التي حققتها الثورة في الداخل دفعها للتامر من الخارج ، مستخدمة مختلف الاساليب لضرب الثورة وتصفيتها ، فمرة تستخدم القوات المرتزقة والمخربين ، ومرة اخرى تستخدم القوات العسكرية النظامية لدولة الرجعية السعودية كما حدث في معارك الوديعة وصورة التي شنتها قوات الرجعية السعودية ضد الثورة ولكن دون بقوة ، وتبعها محاولات تخريب مالية وادارية ، وحصار اقتصادي استهدف اعاقة تقدم الثورة ومنعها من السير لانجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي وكذلك منع انتشار رياحها الثورية التي اخذت تهب من جنوب الجزيرة لتوقد نيران الثورة في ابار البترول التي تسيطر عليها الشركات الاحتكارية البترولية ، والقواعد العسكرية الامبريالية ، ومع استمرار التامر وتصاعده وتنوعه وازدياد هجمانه كانت قوى الثورة ترد على ذلك بزيادة تعرسها وتوغلها في اعماق الجماهير المسحوقة لتصنع منها قوة بروليتارية قادرة على دحر الرجعية وهزيمتها ، وحتى تنقل المعركة معها الى مواقع تامرها ، فكانت معارك وهجمات قوات الثورة التي دمرت اوكار التامر في البلق ومكيرس ، بداية الهجوم المعاكس للثورة ضد الرجعية واوكار تامرها ، وبداية التحول من حالة الصمود والدفاع الى مواقع الهجوم لم الانتصارات المتالية ضد الرجعيين والامبرياليين ، بعد ان شيدت قواتها الشعبية ووفرت لها الكثير من عوامل الانتصار ، ومزقت قوى الردة والتامر الرجعي الامبريالي .

الانجازات الثورية في الثورة الزراعية والفلاحية

تنحصر مهمة الانجازات والقوانين الزراعية بمسالة تحرير الفلاح من الاستغلال والاستعباد والتخلف باسرع وقت ثم العمل على تطوير الثورة الزراعية بادخال المكننة الحديثة واساليب الاستصلاح والتي تقدر بمليون فدان ، ان هذا الاهتمام بالثورة الزراعية من قبل الثورة ناتج عن اهتمامها بتطور الانتاج الزراعي ورفع وتائر نموه لانه يشكل ٦٠٪ من الدخل القومي لجمهورية اليمن الدمقراطية الشعبية .

اجتماعية وطبيعية معيقة ومعرقلة للتطورات الزراعية المطلوبة في مرحلة تعتبر من اهم مراحل العمل الوطني الديمقراطي الذي يحتاج الى مزيد من الجهد والعرق والدم من اجل توفير اساس مادي ليكون قوة دعم للحافز المعنوي الذي تنطلق منه الجماهير للبناء الثوري .

وقبل ان نعرض الاجراءات والقوانين التي انجزتها الثورة ، والتي تنوي انجازها في مجال الزراعة لا بد من تقديم لمحة عن واقع الارض والفلاحين في اليمن قبل الاستقلال، حتى تتوضح قيمة الخطوات التي انجزت والتي خطط لها في هذا المجال الحيوي والاساسي في البناء الاقتصادي الجديد .

لقد كانت البلاد مجزاة الى عدة ولايات وامارات ، يحكمها امراء وسلاطين ومشايخ متخلفين تحت امرة الامبريالية البريطانية عن طريق المندوب السامي سياسيا . وطابع البلاد الاقتصادي السائد في مدينة عدن كمبرودودي ، اما الريف وبقية الامارات فكانت تعيش علاقات اجتماعية وسياسية اقطاعية شديدة التخلف ، علاقاتها الطبقية في الريف تقوم على اساس استغلال طبقة كبار الملاك للارض والفلاحين الذين يشكلون نسبة ٨٠٪ من المجتمع في اليمن الديمقراطي ، ولهذا سعت الثورة وقيادتها السياسية (الجبهة القومية) الى تغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية في المدينة والريف بتحويل الاقتصاد اليمني المعتمد على الخدمات والقروض والانتصارات التي حققها الفلاحون بقيادة الجبهة القومية عقد في شهر يوليو (تموز) ١٩٧١ مؤتمر الفلاحين شكل لجنة تاسيسية للاتحاد : تاخذ على عاتقها مهمة اجراء انتخابات فلاحية لانشاء اتحاد للفلاحين كي يلعب دورا في تطوير التعاونيات والسير في الثورة الزراعية الى الامام .

التطورات في المجال الصناعي

لقد كان هدف السياسة الاستعمارية استغلال الشعب وابقائه متخلفا ومعيدا عن التطور وخاصة الصناعي ، لهذا لم تعط لاوضاع المنطقة الاقتصادية اي اهتمام يذكر ، هذا هو التفسير الوحيد لبقاء الاقتصاد الزراعي متخلف ، وعدم نشوء صناعات وطنية ، والمشروع الوحيد الذي ورثته حكومة الثورة بعد الاستقلال هو (مشروع مصفاة الزيت) الذي نشا بعد الانقلاب الوطني في ايران بقيادة مصدق) . يستخدم لتصفية الزيت للقوات البريطانية ، ويقدر مورد البلاد من هذه المصفاة بـ ٧ ملايين جنيه استرليني .

وقد انشىء بعد الاستقلال مصنع لانتاج زيت بذرة القطن وعصير الطماطم ، وانتاج الجلود ، ومصنع للاسمنت والكبريت ، وفي الخطة الثلاثية ، ستتم المباشرة لإنشاء اكثر من ٣٠ مصنعا جديدا والانتهاء من بناء ٢٨ منها خلال الخطة المنتهية في ١٩٧٤ ، كما ستتم تطويرات على ثمانية من المصانع القائمة ، واعتمادا على هذه الارقام الصناعية سينمو الانتاج الصناعي في عام ١٩٧٤ بمقدار ١١٤٢،٨٤٢،٠٠ دينار ونسبة ٢٢٪ قياسا مع انتاج ١٩٦٩ ، وتخلق الخطة قطاعات صناعية جديدة منها صناعة الاحذية ، دباغة الجلود ، المنسجات البلاستيكيه ، دقيق السمك ، والسجائر ، كما سيباشر ببناء مصنع اسمنت في المحافظة الثالثة ومصنع للغزل والنسيج في المحافظة الاولى . وترتفع حصة القطاع العام في اجمال الانتاج الصناعي ٩٠٤٨٪ في عام ١٩٦٩ الى ١٧٠٢٪ عام ١٩٧٤ ، اما حصة انتاج الراسمال الوطني في القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي فستنموا من ٣٠٤٩٪ الى ٨٠٤٦٪ كما ستهبط حصة مصفاة النفط في اجمال قيمة المنتوج ٨٦٠٤٢٪ الى ٧٢٪ . كما تهتم الخطة بالبحث الجيولوجي للتنقيب عن المعادن والبترول .

ان مجموع ما خصص من توظيفات راسمالية خلال سنوات الخطة قد بلغ ٩٠٧٢٥٠٤٢٠٠ دينار علاوة على ٢٠٥٨٧٠٧٠٠ دينار لتطوير المشاريع الجيولوجية .

اهم المنتوجات الزراعية

هي القطن، ويأتي في الدرجة الاولى من حيث الاهمية والقيمة المادية بقزارة انتاجه وحجمه في الانتاج الزراعي والدخل القومي ، والى جانبه تزرع الخضروات والفواكه والحبوب على مختلف انواعها ، واهمها القمح والذرة والتمور والتبغ وقد اولت الثورة اهتماما كبيرا لزيادة الرقعة الزراعية كي ترفع الانتاج الزراعي ، كما وضعت في خطة التنمية التالية نسبة ٨٪ من اجمالي الاراضي لتوسيع الرقعة المزروعة، ستحقق زيادة في الانتاج الزراعي والحيواني تبلغ ١٩٪ في عام ١٩٧٤ قياسا مع متوسط ما انتج في عام ١٩٦٩ ، وستمد هذه الزيادة حاجة الصناعة الى المواد الخام الزراعية وتحقق ارتفاعا بمستوى السكان الغذائي ، هذا وقد وضعت الثورة عددا من مشاريع الري لتطوير الانتاج الزراعي ، وادخلت المكائن والمضخات والجرارات في الزراعة بعد استلام الثورة لمهام قيادة الدولة في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ .

ان التطبيق الخلاق لقانون الاصلاح الزراعي جاء بفضل الانتفاضات الفلاحية التي انطلقت في ٢٣ تشرين الاول ١٩٧٠ ، فشكلت مدخلا صحيحا لتجذير قانون الاصلاح الزراعي لصلحة الفلاحين الفقراء ، كما رفعت مستوى الانتاج الزراعي ، وساعدت على تطوره. وعززت هذه الانتفاضات والانتصارات التي حققها الفلاحون بقيادة الجبهة القومية عقد في شهر يوليو (تموز) ١٩٧١ مؤتمر الفلاحين شكل لجنة تاسيسية للاتحاد : تاخذ على عاتقها مهمة اجراء انتخابات فلاحية لانشاء اتحاد للفلاحين كي يلعب دورا في تطوير التعاونيات والسير في الثورة الزراعية الى الامام .

التطورات الاجتماعية الثقافية التي انجزتها الثورة في البلاد

■ أ – المراة

ان تخلف المجتمع له تاثير مركب على حياة المراة فهي تعاني من تخلف المجتمع ومن تخلف الرجل الذي هو الاخر عنصر اضطهاد واستغلال لها ، من هنا فان اوضاع المراة اليمنية في الريف سيئة جدا ، فهي تعيش خلف الاسوار ، وتحت ظل اوضاع اجتماعية وروحية متخلفة ، وتعامل على اساس تنقص من قيمتها ، لانها كما تقول تلك العادات انها « خلقت بنصف عقل » وانها « مصدر متعة للرجل » ، لانه صاحب « العقل الكامل » ، وطبعا هذا الوضع لبث بل وحوفظ عليه من قبل الطبقات الرجعية التي عمقت النظرة المتخلفة للمراة، الا ان المراة اليمنية مع متاعبرها ودخولها الى المدارس والوظائف الحكومية، انتزعت العديد من حقوقها الاولية ولعبت دورا وطنيا بارزا من خلال جمعية المراة العربية ، ومن خلال مشاركتها في النضال الوطني الذي قادته الجبهة القومية حيث تصدرت المظاهرات وقامت بالاعمال الفدائية ، وفي فبراير ١٩٦٨ تكون الاتحاد العام لنساء اليمن في عدن وشكل له فروعا في المحافظات .. واصبحت المراة تلعب دورا مهما في المجتمع على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية ، وبعد الاستقلال قامت الثورة بدعم نضال المراة والفت نظام الزواج الاقطاعي القائم على اساس تعسفي وقسري بحيث ساوى المراة بالرجل وهمى الصالح المشتركة .

■ ب – التعليم :

لم يترك الاستعمار البريطاني البلاد متخلفة اقتصاديا فقط بل في جميع المجالات ، ومنها التعليم ، سواء اكان الابتدائي او المتوسط الذي لم تعرفه مناطق الريف الا بعد عام ١٩٥٠ وبصورة محدودة جدا ، وخاصة المناطق القريبة من عدن (لحج ، ابين ، المكلة ، دثينة) وقاليا المدارس الريفية مخصصة للذكور دون الاناث ونادرا ما توجد مدارس للاناث في القرى ، فقد كانت المدارس تدار من قبل الوكالة المحلية ، اما المدارس الاهلية فكانت مرتبطة بالمشيخة ولا تستقبل الا ابنائها ، اما حكومة الثورة فقد رات لزاما عليها لكي تسير في الثورة الديمقراطية الى الامام لا بد من توفير العلم والارتقاء بالتعليم ، لانه احد العوامل الاساسية لتقدم المجتمع ، ان تطوير التربية والتعليم مهمة اساسية اصبحت من مهام الثورة ولهذا وضعت الخطة الثلاثية برنامجا لزيادة عدد طلاب المرحلة الابتدائية الى ١٢٢٤٤٢٨ تلميذا في عام ١٩٧٤ اي بزيادة ٢٨٪ بالمقارنة مع العام الدراسي ٧٠ – ٧١ ، كما تهدف الخطة الثلاثية توسيع التعليم الابتدائي لمدارس البنات بمقدار ٥٠٪ وكذلك في المدارس الثانوية التي سترتفع عدد القبول فيها بنسبة ٧٥٪ عن العام الحالي ، وبهذا تكون الخطة الثلاثية قد اخذت بعين الاعتبار ما هو واجب للتطور باتساع التعليم والمنشات العلمية ، ولهذا ستنشا ٥٨ مدرسة على مختلف المستويات توزع على جميع المحافظات .

■ ج – الصحة والخدمات العامة

يكاد يخلو الريف اليمني من الخدمات الصحية والطبية ، وكذلك الخدمات الاخرى اما عدا بعض المصحات والمستشفيات الصغيرة ، اما عدن فان وضعها يختلف عن بقية اراضي الجمهورية، ولكن بعد الاستقلال انشئت المصحات في اتحاء عديدة من مناطق الريف اليمني ، وقد وضعت الخطة الثلاثية هدف رفع المستوى الصحي عن طريق توسيع شبكة المؤسسات الصحية واعداد الكوادر لذلك ، وتوفير الرعاية الصحية لجميع السكان بزيادة عدد الاسرة بنسبة ٣٠٪ بحيث تصل عام ١٩٧٤ الى ١٩٥٠ سريرا كما ستبني خمسة واربعين وحدة صحية في الريف ، ويشمل برنامج بناء المراكز الصحية لجميع المحافظات ، ولهذا «فرض رصد في الخطة ما يقرب من ٣٥٠ الف دينار من التوظيفات لتوسيع المؤسسات القائمة ووقف لهذا الغرض ١٠٠ الف دينار كما خصص لتطوير المستشفيات مبلغا مساويا له . كما ارسلت دورات لتوفير الكادر الصحي من اجل ضمان تنفيذ برنامج الخدمات الصحية وقد رصدت الخطة لوزارة الصحة مبلغ ٧٥١ الف دينار . بالاضافة الى الخدمات الصحية تقوم الدولة برفع مستوى الشعب الثقافي بانشاء مراكز محو الامية وتوفير المياه الصالحة للشرب وانشاء الطرق التي تربط بين انحاء الجمهورية .

القوات المسلحة

من اهم الركائز التي اعتمد عليها الاستعمار لكي يعود بها الى البلاد مرة اخرى هي القوات المسلحة لانها كانت اداة لطبقات الاقطاع والكمبرادور ومشايخ العشائر ، ومبنية على اساس جيش تقليدي ، ومن بعد الاستقلال تاخر اجراء تغيير واضح في تركيبها لان القوى الوسطية في الثورة بحكم عقلها البرجوازي وتسلطها السياسي كانت تخشى من اي تفكير جذري ، ولكن بعد قيام الحركة التصحيحية في ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٦٩ عمدت القيادة الثورية الى اجراء تغيير شامل في العلاقات السياسية والاجتماعية وفي مقدمتها القوات المسلحة حيث جرى تطهير الجيش من العناصر التي كانت تريد المحافظة على امتيازاتها الطبقية والسياسية القديمة وبدا بناء القوات المسلحة على اسس جديدة ، واتاحة الفرصة لابناء الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين لكي ياخذوا مكانهم فيها ، وبهذه التغيرات الفي الاسلوب العسكري البيروقراطي والتمييز الطبقي في القوات المسلحة كما اتجهت حكومة الثورة لتربية الجنود والضباط تربية ايديولوجية في سبيل اعداد كادر عسكري وسياسي من بين صفوفهم ، واعطيت مهام جديدة للقوات المسلحة تربوية وانتاجية كخطوة اولى لتحويل الجيش الى قوة منتجة ومؤسسة ديمقراطية شعبية .

وفي مجال العمل الوطني اتجهت الثورة لتوسيع القاعدة الجماهيرية باقامة التحالف الوطني ليقوم بدور التعبئة لكل جماهير الشعب حتى يؤدي كل مواطن دوره في حماية الثورة وتطويرها من اجل استكمال مهام التحرر الوطني الديمقراطي بصورة ناجزة ، وبالوقت نفسه تعمل قوى الثورة على تمتين العلاقات مع حركة التحرر الوطني الديمقراطي العربية باقامة افضل علاقات التعاون والدعم لها ، وعالميا تقف جمهورية اليمن الديمقراطية مع معسكر الثورة (المعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة في البلدان الراسمالية وحركة التحرر الوطني العالمية) من اجل التضال والكفاح في جبهة موحدة ضد الامبريالية والاستعمار .

ان هذه التطورات والمواقف والالتزام الصريح لقضايا الشعب وقضايا الحرية عربيا وعالميا من قبل دولة ٣٠ نوفمبر ان دل على شيء فانما يدل على وضوح التزام الثورة بمبادئها واستعدادها لمواصلة السير في طريق التطور الديمقراطي أكجذري حتى نهايته الحاسمة ، من هنا اصبح من الضروري على قوى التحرر والتقدم العربية والعالمية ان تقف بكل قوة مع ثورة ١٤ اكتوبر في نضالها ضد التامر الامبريالي والسعودي حتى تتجاوز هذه الثورة مسارها بنجاح .

فتحية اجلال واكبار لدولة ٣٠ نوفمبر وليدة ثورة ١٤ اكتوبر ورجالها المناضلين ، وتنظيمهم السياسي القائد للثورة وللجبهة الوطنية بهذه المناسبة الكبيرة التي تمر على ذكرى انتزاع حرية شعب اليمن الديمقراطي من الاستعمار البريطاني واعوانه بعد ان حققت في السنوات الاربع الاخيرة انتصارات جبارة على قوى الاستعمار والرجعية والتخلف ووضعت البلاد على طريق تطور ديمقراطي جذري ، وصنعت لشعب اكتوبر مجدا كبيرا وشعلة مضيئة للامة العربية وكل شعوب الارض الكافحة من اجل الحرية والتحرير والتقدم الاجتماعي .

قيمة الانتاج الصناعي باسعار المشروعات

	١٩٦٩	سنوات الخطة		بالف دينار ٧٤/٧٣
	سنة الاساس ١٩٧٢	١٩٧١ ١٩٧٣	١٩٧٢ ١٩٧٣	سنة الى ١٩٧٤
مجموع قيمه الانتاج	٥٠٧٩٢٠٧	٥١٨٣٦٠٠	٥٤٤٠٦٠٤	٦٦١٠١٠٠
القطاع العام	٢٧٥٦٠٤٥	٢٩٧٩٠٤٥	٣٥٦٥٠٢	٧٩٨٢٠٤٢
القطاع المختلط	...	١٧٨٠٧	٣٤٦٠٤١	١٣٠٦٠٤٥
القطاع التعاوني	٢٢٣٨٠٤٣	٢٢٣٨٠٤٣	٢٢١٢٠٤٥	٢٢١٢٠٤٠
القطاع الخاص	٢٥٧٩٧٠٩	٢٦٢٩٣٥٠	٢٩٨١٠٤٦	٥٠٠٢٥٠٣